مضى الخبر بعد ا فكون المذكور بعد ان فعل وخبر المعطوف محذوف كما ان زيدا قائم
وعمرو عطفا عاملا على اسم ان مع اسمها ولانه يوجب كون الصابئين هودا ومثل هذه
العلة يمنع عطفه على ضمير منوا او خبر المبتدا الخ اقول يجوز ان يكون الصابئون
معطوفا عليه الخ بابدال الهمزة الفا فاذا هي اسم الفاعل القلب بالكاف وهي
حمل اسم الفاعل منه رام فسبطه في الجمع حواب الشرط اجمله صفير رسلا
هذا صريح خلاف الكشاف حيث قال فان قلت اين جواب الشرط فان قوله فريقا كذبوا
وفريقا يقتلون ناب عن الجواب لان الرسول الواحد لا يكون فريقين وللاه لا يحسن
ان يقول لان اكرمت اخي اخاك اكرمت فلانا هو محذوف يدل عليه فريقا كذبوا
وفريقا يقتلون فكانه قيل كلما جاءهم رسول منهم ناصبوه هذه عبارته وهي
صريحة في عدم جواز جعل فريقا كذبوا الا جوابا للمحذور بين لكن لهم اختيار
كونه جوابا وذكرنا اجباره صاحب الكشاف بقوله فعل فاعله يطرد الى ما ذكر النيسابوري
بما دفع ما قاله صاحب الكشاف ان عدم حسن التركيب المذكور محل الراجح واما ان
الرسول الواحد لا يكون فريقين فتغليط لان قوله كلما جاءهم يدل على كثرة الرسل
فلهذا صح جعلهم فريقين هذا كلامه وفيه نظر اما اولا فلان عدم حسن التركيب المذكور
بسبب ان عدم المفعول يفيد الاختصاص وتقدير اصل الفعل من النزاع في المفعول وتعلقه
بالشرط فشيء بالشك وفي اصل الفعل هكذا قاله المحققان الطيبي والنيسابوري
واما ثانيا فلان كون كلما يدل على كثرة الرسل لا ينافي المحذور المذكور انما هو ان اي
شيء اي زمان جاءهم رسول واحد من الرسل كذبوا فريقا منه وتقتلون فريقا منه
وهذا المعنى غير صحيح واعلم ان فيما ذكره المحققان بحثا اذ يمكن ان يقال ان عدم
المفعول بها الوارد ليس للاختصاص بل للعموم كما في قوله فريقا تقتلون فريقا تكذبون
فتامل

عما المثال الذي اورده صاحب الكشاف وتنبيها على ان ذلك في بعضهم لا جميعهم
ومستقبلا فيكون الفعل المضارع بمعنى الاستمرار هذا مطابق لما قاله في تفسير قوله تعالى
او كلما جاءكم رسول بما لا يهوى انفسكم فريقا كذبتم وفريقا تقتلون حيث ذكر من ثمة
اراد الفعل المضارع انهم بعد ما فعلوه فالهم حول قتل محمد صلى الله عليه وسلم لولا عصمة الله
وهو للخصوص اي ان التي من الحروف المشبهة بالفعل للتحقيق والحسبان الظن فلا حاجة عليه
لاجل ما ذكر لان العدم الخبر غير ممتنع لان الخبر هو عمدة ما يتم به الاسناد الى المضمر
المبتدا وقد قالوا ان الخبر اذا كان مسندا الى ضمير المبتدا وجب عدم المبتدا لئلا
يلتبس بالفاعل كما في زيد قام فان فعل قام لزيد التبس المبتدا بالفاعل فان فصل
الالتباس المذكور انما بعد فما اذا كان الضمير مستترا كما في زيد قام اما عبارة البرهان
المذكورة فيه الالتباس لوجود الخبر اذا الضمير بارز في الفعل الذي هو الخبر فانها
قد اجاب عنه الرضي بانه يشترط في المبتدا بالفاعل عدم طريقة يعاقبون فيكم الملائكة
واعلم ان بعضهم جوزوا ان تكون كثيرة منهم مبتدا والفعل المقدم عليه خبرا ولم يبال
بالاشتباه المذكور بين وفيه ما فيه تعالى الله عن يشرك بالله وقد حرم الله عليه الجنة
لان ما يدل على ان كل مشرك لا يدخل الجنة وان لم يقل الله دعوى بينة فيدل على التوحيد
ما يستقل به العقل كما ان معرفة الله من حيث هو موجود وعلم وقدرة ونحو ذلك يمكن
ان تكون للعلم بالمستفاد من الشرع لا اثبات الشرع موقوف على اثبات الرسالة
واثباتها موقوف على اثبات وجود المرسل العالم القادر المريد فلو توقف اثبات كل
من الامور على الشرع لزم الدور وهذا يؤيد ما قاله بعض الكبار العارفين من ان
اثبات الرسالة يتوقف على التوحيد اذ لو وجد الشرك مع الفارق لم يتعين
الشخص بالرسالة اي وجه لهم احد نصرهم فيه ان ما ذكر ليس من سنخ الكلام وانما
معناه ليس لهم مرجح في الانصار والادلة ان تقاتلهم اشد زيد لهم في دعوى ان لهم انصارا

وليس كلما ظن كذبوا
لانه يلزم ان يجاب
كلما فريقا ان وهذا
منتف لقوله تعالى
لان الشاهد هو صوله
واجيب وقوله فيما كذبوا
ما فعلوا لم يسلم وجعله كما ضمنه يقتل
اي يستوجب